دراسة تحليلية لأثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2022

An analytical study of the impact of foreign trade liberalization on economic growth in Algeria during the period 1980-2022

بلحواس سليمة*

مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور بشير البيض، الجزائر

S.belhaoues@cu-elbayadh.dz

نشاد حكيم

مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور بشير البيض، الجزائر

h.nechad@cu-elbayadh.dz

تاريخ الإرسال: 2024/03/17 تاريخ القبول: 2024/04/29 تاريخ النشر: 2024/06/19

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى محاولة ابراز أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980الى غاية 2022، وقصد بلوغ اهداف الدراسة قمنا بالاستعانة بالمنهج الوصفي للإحاطة بمختلف متغيرات الدراسة إضافة للمنهج التحليلي الذي سمح بفحص العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة المتمثلة في النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية. وفيما يتعلق ببيانات الدراسة فقد تحصلنا عليها من البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات وقد خلصت الورقة البحثية الى ان الانفتاح التجاري يؤثر وبشكل موجب على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة الا انه يجب العمل على ترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وفتح الفرصة لقطاعات أخرى للاستفادة من مزايا التحرير التجاري.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي؛ تحرير التجارة الخارجية؛ تنويع الصادرات؛ جزائر؛ قطاع المحروقات.

Abstract:

This research paper aims to try to highlight the impact of foreign trade liberalization on economic growth during the period 1980 to 2022, and in order to achieve the objectives of the study, we used the descriptive approach to cover all various variables of study, in addition to the analytical method, which allowed examining the causal relationship between the study variables represented in economic growth and foreign trade liberalization. With regard to the data of the study, we have obtained it from the World Bank and the National Bureau of Statistics, and the research paper concluded that trade openness positively affects economic growth in Algeria during the study period, but it is necessary to work to promote and diversify exports outside the hydrocarbon sector and open the opportunity for other sectors to benefit from the advantages of trade liberalization.

Key Words: Economic growth; Liberalization of foreign trade; Diversification of exports; Algeria; Hydrocarbon sector.

JEL Classification: F43; P45.

* مرسل المقال: بلحواس سليمة (*belhaouessalima@gmail.com*)

المقدمة:

منذ فترة طويلة، كان الاقتصاديون وصناع القرار يبحثون عن أسباب تباين الأداء الاقتصادي بين البلدان وتفاوت مستويات الدخل والثروة. لا شك أن التباين في النتائج الاقتصادية ومعدلات النمو بين البلدان هو حقيقة مثبتة من خلال التقارير الأكاديمية والدولية والدراسات المختلفة في هذا المجال. تمكن بعض البلدان من تحقيق أداء اقتصادي مذهل وقفزة في مختلف المجالات، حيث ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتسارع معدلات النمو الاقتصادي إلى ما يقرب من 12٪. بفضل هذه المعدلات المتسارعة للنمو، يمكن للبلد أن يتحول من أحد أفقر البلدان إلى واحدة من أغنى البلدان في جيل واحد. وعلى النقيض من ذلك، تعاني مجموعة واسعة من البلدان مما يعرف بـ "الركود على المدى الطويل" أو "فخ التخلف". مثال جيد على ذلك هو بعض البلدان في قارة أفريقيا، حيث تعاني من توقف في النمو الاقتصادي لسنوات، مثل زيمبابوي التي تعتبر واحدة من أسوأ تجارب النمو. وإذا نظرنا إلى اليابان كنموذج ناجح، نجد أنها نمت بمعدلات غير مسبوقة على الرغم من عدم توفرها على أي موارد تقليدية. وبالتالي، تم تغيير الفكر الاقتصادي التقليدي حول موارد الثروة والنمو في العالم النامي. ومن أجل تفسير الفروق في الدخل بين البلدان، يجب علينا النظر في الأسباب المباشرة والأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي. تتعلق الأسباب المباشرة بتراكم رأس المال المادي والبشري والتقدم التقني، في حين تتعلق الأسباب الرئيسية بتلك التغييرات الجذرية والحاسمة التي تؤثر على قدرة البلد على إنتاج عوامل الإنتاج. ومن بين هذه الأسباب الرئيسية، يأتي التحرير التجاري أو "انفتاح الاقتصاد على التجارة العالمية". ومن خلال دراسة تجارب البلدان، يمكن أن يكون الانفتاح المتزايد على التجارة العالمية عاملاً محوريًا في تحقيق النمو العالي

لا شك أن التباين في النتائج الاقتصادية ومعدلات النمو بين البلدان هو حقيقة ثابتة تمت الإشارة إليها في التقارير الأكاديمية والدولية والدراسات المختلفة في هذا المجال. تمكنت بعض البلدان من تحقيق أداء اقتصادي رائع وتقدم ملحوظ في مختلف المجالات، حيث ازدادت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتسارعت معدلات النمو الاقتصادي إلى ما يقرب من 12٪. وبفضل هذه المعدلات المرتفعة للنمو، يمكن للبلد أن يتحول من كونه واحدًا من أفقر الدول إلى واحدة من أغناها في غضون جيل واحد. وفي المقابل، تعاني مجموعة واسعة من البلدان مما يعرف بـ "الركود على المدى الطويل" أو "فخ التخلف". يُعد الدول في قارة أفريقيا مثالاً جيداً على ذلك، حيث تشهد بعض الدول توقفاً في النمو الاقتصادي لسنوات طويلة، مثل زيمبابوي التي تُعَدّ واحدة من أسوأ تجارب النمو. وإذا نظرنا إلى اليابان كنموذج ناجح، فإننا نجد أنها نجحت في تحقيق معدلات نمو غير مسبوقة على الرغم من عدم توفرها على أي من الموارد التقليدية. وبالتالي، فإن الفكر الاقتصادي التقليدي الذي يرتكز على مفهوم الموارد والنمو قد تغير في العالم النامي. لكي نتمكن من تفسير الفروق في المستويات الدخولية بين البلدان، يجب علينا أن ندرس الأسباب المباشرة والأسباب الأساسية للنمو الاقتصادي. تتعلق الأسباب المباشرة بتراكم رأس المال البشري والمادي والتقدم التكنولوجي، في حين تتعلق الأسباب الأساسية بتلك التغيرات التي تؤثر بشكل جذري وحاسم على قدرة البلد على إنتاج عوامل الإنتاج. ومن بين هذه الأسباب الأساسية، يأتي التحرير التجاري أو "انفتاح الاقتصاد على التجارة

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي سعت لتكييف سياساتها التجارية بناءا على معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد المبني على الانفتاح التجاري والتبادل وبالتالي فقد اتبعت اشواطا طويلة في مجال تحرير التجارة الخارجية منذ استقلالها الى يومنا هذا، ومن هذا المنطلق فإن التساؤل المطروح هو: كيف أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980_2023؟

ينطلق بحثنا من فرضية مفادها ان تحرير التجارة الخارجية قد أثر بشكل موجب على النمو الاقتصادية، وهذا تماشيا مع النظريات الاقتصادية

أهمية الدراسة: تحظى دراسة موضوع تحرير التجارة الخارجية بأهمية بالغة في سياق البحث العلمي، حيث تمثل مجالًا محوريًا في فهم علاقة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. يعتبر التحرير التجاري واحدًا من الأدوات الاقتصادية المستخدمة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في العديد من البلدان.

اهداف الدراسة: يهدف دراسة موضوع تحرير التجارة الخارجية كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي إلى فهم آليات النمو الاقتصادي المرتبطة بتحرير التجارة الخارجية، وتحليل تأثيرات التحرير التجاري على حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات، وتحديد العوامل المؤثرة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التحرير التجاري.

I. مراجعة الدراسات السابقة:

1. في الدراسات السابقة، تم استكشاف العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. توجد رؤيتين مختلفتين حول تأثير التحرير التجاري على النمو الاقتصادي. هناك دراسات تشير إلى تأثير إيجابي لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي حيث يزيد من فرص المشاركة في التجارة العالمية ويساهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية. توضح هذه الدراسات أن التحرير التجاري يمكن أن يعزز الابتكار والتنافسية ويؤدي إلى نمو اقتصادي أقوى ومستدام. ومن ناحية أخرى، هناك دراسات تشكك في وجود تأثير إيجابي مباشر لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي. تشير هذه الدراسات إلى أن تأثير التحرير التجاري يعتمد على الظروف الاقتصادية والسياسية للبلدان المعنية، وأنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضغوط التنافسية على الصناعات المحلية غير القادرة على المنافسة، وبالتالي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والوظائف. تختلف الدراسات في المنهجيات المستخدمة والبيانات المحلولة والسياقات الاقتصادية المدروسة، مما يؤدي إلى تباين النتائج والتوجهات المتباينة حول تأثير التحرير التجاري على النمو الاقتصادي.

2. **الدراسات التي اثبتت وجود أثر لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**

(Tayler, 1981) تمت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين توسع الصادرات والنمو الاقتصادي في فترة تمتد من عام 1960 إلى عام 1977. تم استخدام نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي ونمو الصادرات كمؤشر لتحرير التجارة الخارجية. تم أيضًا استخدام مؤشرات أخرى مثل قوة العمالة ونمو الاستثمار. تم استخدام طريقة

المربعات الصغرى ونموذج قياسي لدالة الإنتاج في تحليل البيانات. أظهرت النتائج أن هناك ارتباطًا بنسبة 49٪ أو 48٪ بين الصادرات الوطنية الكلية للبلدان النامية والناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن زيادة الصادرات بنسبة 17.5٪ تساهم في زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1٪ في الدول النفطية، وفي الدول غير النفطية، تتطلب زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1٪ زيادة في معدل الصادرات بنسبة 18.2٪. تدعم الدراسة فرضية قيادة الصادرات للنمو وتشير أيضًا إلى وجود تأثيرات عتبة.

(Feder, 1983) في هذه الدراسة، استكشفت العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم الصادرات الوطنية خلال فترة تمتد من عام 1964 إلى عام 1977. تم استخدام عينة تتألف من 11 بلدًا شبه صناعيًا. قُدِّمَت في هذه الورقة تحديثات حديثة للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات باستخدام النموذج الذي طوره فيدير في عام 1982. يعبر النموذج عن النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عن التحرير التجاري من خلال حصة التغير في الصادرات. تم استخدام مؤشرات أخرى مثل قوة العمالة والاستثمار في النموذج أيضًا، وتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى في التحليل.

استنتج الباحث في نهاية دراسته أن الإنتاجية الحدية في القطاعات غير التصديرية أقل من الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية في الاقتصاد الوطني. كما وجد أن تشجيع النمو الاقتصادي لا يتم فقط عن طريق نقل عنصري رأس المال والعمالة، بل يتم أيضًا من خلال نقل المصادر الاقتصادية من القطاعات غير التصديرية ذات الكفاءة المنخفضة إلى القطاعات التصديرية ذات الكفاءة العالية. كما أكد الباحث على وجود إنتاجية إيجابية للتصدير.

(Grossman & Helpman, 1991) في هذه الدراسة، تم استكشاف قناة التقدم التكنولوجي التي يمكن من خلالها أن يؤثر نظام التجارة على النمو على المدى الطويل. أظهرت نتائج البحث أن سياسة تحرير التجارة الخارجية تشجع الواردات المحلية التي تحتوي على التكنولوجيا الجديدة. وبالتالي، تجعل السلع المستوردة أكثر إنتاجية وتعزز إنتاجية عنصر العمل والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. الطريقة الوحيدة التي تعزز بها التجارة النمو على المستوى الطويل هي تداول البلد للسلع مع الاقتصاديات ذات كثافة البحث والتطوير. يمكن للاقتصاديات النامية التي تتداول مع الاقتصاديات المتقدمة أن تحقق تقدمًا تكنولوجيًا، مما يزيد من فعالية الإنتاج ويزيد من الإنتاجية. وبالتالي، تنمو الاقتصاديات الأكثر انفتاحًا بمعدلات أسرع من الاقتصاديات المنغلقة. يجب على البلد اللجوء إلى سياسة الحماية في الفترات الأولى من النمو الاقتصادي، ثم التحول إلى سياسة التحرير فيما بعد.(Dollar, 1992) تم إجراء دراسة باستخدام عينة تتألف من 95 بلدًا ناميًا في الفترة من 1976 إلى 1985، تهدف إلى استكشاف مصادر النمو في هذه البلدان. تم استخدام نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتعبير عن النمو الاقتصادي. قام الباحثان ببناء

مؤشرين للسياسة التجارية، يعتبران "التشوه" و"التباين"، ثم قاموا بتحليل تأثير هذين المؤشرين على معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى نسبة الاستثمار. تم بناء مؤشر الانفتاح على المتوسط المرجح لتشوهات وتباينات معدل سعر الصرف، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى مثل معدل الاستثمار وتباين معدل سعر الصرف الحقيقي وتشوه سعر الصرف الحقيقي. تم استخدام تحليل الانحدار وطريقة المربعات الصغرى واختبار الحساسية في هذه الدراسة.

أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات التوجه نحو الخارج. قدمت الدراسة نتائج قوية حول هذه العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي على المدى البعيد. على الرغم من أنه قد تظهر تكاليف قصيرة الأجل مثل انخفاض فرص العمل والأجور الحقيقية للعمالة غير الماهرة، إلا أن ذلك لا يمنعنا من الاستفادة من مكاسب التجارة على المدى الطويل. يمكن للسياسات المناسبة أن تساعد في مواجهة هذه التحديات وتعويض التكاليف القصيرة الأجل.

(Edwards S. , 1998) تم تنفيذ دراسة تحليلية لاستكشاف تأثير السياسات التجارية على نمو الإنتاجية في البلدان النامية والمتقدمة. استخدم الباحثون بيانات بانيل لـ 93 بلدًا خلال فترة 1960-1990 وقاموا بتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة التجارية ونمو الإنتاجية. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الانفتاح التجاري ونمو الإنتاجية. أيضًا، أكدت الدراسة أهمية حقوق الملكية في تفسير النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن للتضخم أي تأثير على النمو الاقتصادي الكلي. هذه الدراسة تدعم الفرضية بأن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تشهد نموًا أعلى في الإنتاجية. (Edwards S.، 1992)

(فضيل و شاقور، 2015) تمت دراسة تحليلية لاستكشاف تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى 2013. استخدم الباحثان طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير هذه العلاقة، وصاغوا نموذجين يحتويان على متغيرات مختلفة. أظهرت النتائج أن الاقتصاد الجزائري هو الأكثر انفتاحًا بالمقارنة مع دول أخرى، وأن الاقتصاد الخارجي يلعب دورًا هامًا في النمو الاقتصادي المحلي. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات التجارة الخارجية، وخاصة مؤشر القدرة على التصدير. توصل الباحثان أيضًا إلى أن هناك تأثير إيجابي لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، خاصة من خلال زيادة الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي، ولكن أثر التحرير التجاري كان أكبر. تعتبر هذه الدراسة دعمًا لفرضية قيادة الصادرات وتسلط الضوء على أهمية الاعتماد على الاقتصاد الخارجي في الجزائر.

(خيرجة، 2023) تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020. قام الباحث بتطبيق المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. وقد استخدم مؤشر الانفتاح التجاري لقياس مستوى التحرير التجاري في الجزائر، وتم تحليل تطور النمو الاقتصادي وأهم مؤشرات الانفتاح التجاري وتأثيرها.

أظهرت النتائج زيادة مستوى الانفتاح التجاري في الجزائر، مما أدى إلى زيادة نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما أظهرت الدراسة تأثيرًا كبيرًا لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وخاصة من خلال زيادة الصادرات. ولاحظ الباحث أيضًا تذبذبًا في نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وانخفاضًا حادًا في نسبة الصادرات، وتعزى هذه التغيرات بشكل أساسي إلى تأثير جائحة كورونا وانخفاض عائدات المنتجات الهيدروكربونية.

تم توضيح هذه النتائج من خلال استخدام المؤشرات الفرعية لمؤشر الانفتاح التجاري، مثل نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. تعتبر هذه الدراسة مساهمة هامة في فهم العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

2. الدراسات التي نفت وجود تأثير لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي:

(Taylor, 1988) في هذه الدراسة البحثية، يناقش Tayler الرأي الذي يشكك في فعالية التفكير في الانفتاح التجاري كمكون وحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية. يؤكد على أهمية مراعاة السياق التاريخي والمؤسساتي لكل بلد عند اتخاذ قرار الانفتاح التجاري. يركز الباحث على ما إذا كانت التجارة حقًا استراتيجية فعالة لعملية التنمية. يستند الباحث في دراسته على عينة تتألف من 50 بلدًا نامٍ في الفترة من 1980 إلى 1982، مع مراعاة معدلات النمو الاقتصادي في الفترة من 1964 إلى 1982. توصل الباحث إلى عدة استنتاجات مهمة، حيث لم يظهر أي ارتباط وثيق بين التجارة والأداء الاقتصادي للدول، وأن الصادرات لم تكن الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي كما يُزعم. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك ارتباط واضح بين الصادرات الصناعية والأولية ومعدلات النمو. يؤيد الباحث أيضًا فكرة تداخل السياسات الاقتصادية مع السياسة التجارية، حيث يستشهد بتجربة كوريا الجنوبية ودور السياسات التدخلية للحكومة في تحقيق نمو الإنتاجية. يخلص الباحث إلى أن وجود ارتباط إيجابي بين التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي هو أمر صعب المنال ولا يمكن دعمه بأدلة قوية.

(Hamad, Burhan, & Stabua, 2014) في هذه الدراسة البحثية، تم تحليل تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تنزانيا، وهي دولة نامية اعتمدت نهج التحرير الاقتصادي في الثمانينات. تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والانفتاح التجاري. تم تحويل جميع المتغيرات إلى الشكل اللوغاريتمي الطبيعي لتحسين الكفاءة أثناء التحليل. أظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط قوي بنسبة 94% بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. يعزى هذا الارتباط القوي إلى زيادة التجارة وتأثيرها المباشر على

الصادرات والواردات، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. حتى في فترة الاقتصاد المغلق، أظهرت النتائج أن التجارة لا تزال تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. بعلاوة، في فترة الاقتصاد المفتوح، أظهر الانفتاح التجاري تأثيرًا هامًا وإيجابيًا على النمو الاقتصادي، حيث زادت التجارة بنسبة 1% تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 25%. ومع ذلك، كانت تنزانيا تواجه تحديات بعد الانفتاح، بما في ذلك عجز تجاري واستيراد بضائع مصنعة بقيمة أعلى من صادراتها الأولية.

(طالب، 2016) تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. تم استخدام بيانات سنوية من عام 1980 إلى عام 2013، واعتُبِرَ معدل الدخل الفردي بالأسعار الحقيقية مؤشرًا للنمو الاقتصادي. وقد تم تعبير الانفتاح التجاري باستخدام ثلاثة مؤشرات: مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. تم الاعتماد في التحليل على طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا.

كشفت نتائج الدراسة التجريبية عن وجود علاقة طويلة الأجل بين التحرير التجاري ومعدل الدخل الفردي الحقيقي. أظهرت النتائج أيضًا أن زيادة قيمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الانفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل الدخل الحقيقي بنسبة 1.86% و2.90%. ومع ذلك، كان لمؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إشارة موجبة، وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية. ومع ذلك، يشير ذلك إلى أن الواردات لا تعمل على تحسين الدخل الفردي والنمو الاقتصادي، نظرًا لأن الواردات المحلية تستخدم في الاستهلاك فقط. وبالتالي، لدى مؤشرات الانفتاح التجاري تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر. بهذا المعنى، يمكن القول إن الانفتاح التجاري لا يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.

(عباس و كروشة، 2021) تناولت هذه الدراسة قضية تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال دراسة نظرية وقياسية. تم استخدام بيانات من الفترة من 1990 إلى 2019، واستخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية في التحليل. تم تعريف المتغير الاعتمادي (النمو الاقتصادي) بمعدل النمو الحقيقي السنوي للناتج المحلي الإجمالي، وتم تعريف المتغير المستقل (التحرير التجاري) بمعدل الانفتاح التجاري كنسبة من إجمالي الصادرات والواردات للناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى متغيرات أخرى مثل سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين سعر الفائدة والانفتاح التجاري مع النمو الاقتصادي، ولكن لم يتم تأكيد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في النموذج. بناءً على تحليل النتائج، أكد الباحثون وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر، ولكن يعود الفضل في ذلك إلى صادرات قطاع الطاقة، التي ساهمت بشكل كبير في زيادة الإيرادات الاقتصادية. ومع ذلك، يتعرض البلد لمخاطر تقلب أسعار النفط، نظرًا لضعف صادراته في قطاعات أخرى غير قطاع الطاقة. لذا، يجب على الجزائر تنويع قطاعاتها الاقتصادية لتجنب المشاكل الاقتصادية المحتملة.

II. الاطار النظري لتحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي:

تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي يشكلان أساسًا في مجال الاقتصاد الدولي. وفهم العلاقة بينهما يعد أمرًا بالغ الأهمية لدراسة التأثير المتبادل بينهما.

1. النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف التي تُسعى إليها مختلف بلدان العالم، سواء كانت نامية أو متقدمة، بغض النظر عن نظامها الاقتصادي. يتميز النمو الاقتصادي بأنه عملية معقدة ومتشابكة، حيث تتواجد عدة عوامل اقتصادية ومؤسسية واجتماعية تتعاون لتحقيقه. وقد أصبح هذا الموضوع أحد المسائل المهمة التي يجب التركيز عليها والبحث في أسبابها ومحدداتها، لأنها تُعَدُّ المحرك الأساسي لأي اقتصاد.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة على مدى طويل لكميات الإنتاج، حيث يمكن بسبب هذا الاستمرار ان يحدث تغيير في الهياكل الاقتصادية (Phortin, 1992, p. 35)؛ويعرفه (Jean Rivoire) بتحول الاقتصاد تدريجيا عن طريق الزيادة في الرفاهية والإنتاج بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة(Rivoire, 1994, p. 79) ؛كما يقصد به "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين" (Arrous, 1999, p. 09)؛في حين يعرفه (Jacques Lecaillan)"بمقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل" (Lecaillon, p. 10)؛

وعرفهFrançois Perroux "انه الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي او الصافي للقيمة الحقيقية" (Pierre R. , 2010, p. 02)؛ ويعرفه (Simon Kuznets) انه "ارتفاع طويل الاجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي يحتاج اليها الامر" (Pierre R. , 2010, p. 02)

حسب التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو "ظاهرة عملية وكمية مستمرة وطويلة الأجل تركز فقط على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن تهتم بالنوعية تصف هذه التعاريف أن النمو هو ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي،

2. تحرير التجارة الخارجية:

اول من نادى بسياسة حرية التجارة الخارجية هم رواد المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كيني (1694-1774) الذي يقوم على مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبار ان مصالح الافراد غير متعارضة مع بعضها البعض وغير متعارضة مع مصالح المجتمع، وعبروا عن الفكرة من خلال جملتهم المشهورة" دعه يعمل، دعه يمر "كما اعتبروا ان المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق الثمن المجزي " Bon Prix" وهو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين، ويعتبر معقولا للمستهلكين (بن ديب،عبدالرشيد، 2002-2003)، ثم لقيت ذات السياسة تأييدا من قبل المدرسة الكلاسيكية على رأسها آدم سميث من خلال كتابه "ثروة الأمم" ودافيد ريكاردو وجون

ستيوارت ميل، وتعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مبدأ حرية انتقال وسائل الإنتاج من والى خارج الدولة في إطار ما يعرف بالتجارة الخارجية، وعدم فرض قيود وعراقيل عليها (علي الصوص، 2012، صفحة 130)

ويمكن تعريف تحرير التجارة الخارجية بأنها تلك السياسة التي تتبعها الحكومات والدول عند عدم تدخلها في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الاخرى (احمد،عبدالخالق، 1999، صفحة 170)؛ وهناك من عرفها على انها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تهدف الى تحويل نظام التجارة الخارجية الى اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي في اتجاه الواردات او الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا (عبدالمجيد، 2006، صفحة 209)؛ وتم تعريفها أيضا بعدم تدخل الدولة والحكومات وأطراف أصحاب القرار في التبادل والتجارة وحركة السلع والخدمات بين مختلف الدول عن طريق الغاء جميع الحواجز والرسوم والقيود المفروضة على التجارة سواء كانت داخلية او خارجية، مع افساح المجال للمنافسة الحرة لتسود في الإنتاج والتبادل، وهذا ما يمكن الافراد من تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع وخدمات دون تدخل الأطراف وتتلخص ميزات سياسة حرية التجارة الخارجية فيما يلي (حسن جابر، 2012، صفحة 51):

_خفض أسعار السلع والخدمات من خلال المنافسة بين منتجيها بالإضافة الى الغاء الرسوم ولضرائب ما يعود بالفائدة على المستهلكين المحليين والأجانب؛

_اتساع مجال التخصص وتقسيم العمل ما ينتج عنه تحسن نوعية السلع ومستويات معيشة الشعوب؛

_الوصول للتوزيع الأمثل للموارد الإنتاجية والاقتصادية للدولة؛

_انتاج السلع بأفضل الطرق كفاءة و بأقل التكاليف والقضاء على ظاهرة الاحتكار؛

_تحقيق أكبر المنافع الممكنة من التجارة الخارجية والتبادل الدولي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والوصول الى اعلى مستويات الدخل؛

III. واقع تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر:

في الوقت الحاضر، تواجه العالم تحديات اقتصادية واجتماعية متعددة تتطلب تركيزًا كبيرًا على النمو الاقتصادي وتعزيز التجارة الخارجية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن بين الدول التي تواجه تحديات مهمة في هذا السياق، تبرز الجزائر كإحدى البلدان التي تسعى بشدة لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التجارة الخارجية. من خلال هذا الجزء من الدراسة، سنقوم بتحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر بشكل أعمق وتفصيلي والتي تحصلنا عليها من مجموعة البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات. سنقوم بمراجعة أداء الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة وتحليل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، مع التركيز على مؤشرات تحرير التجارة الخارجية.

1. واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

لقد بذلت الحكومة الجزائرية جهودا واسعة من اجل تنويع وتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات الذي انعكست آثاره السلبية مباشرة على رصيد الميزان التجاري خاصة مع عجز السلطات عن تخفيض الواردات وقد خصص هذا الجزء لتحليل اهم المتغيرات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية.

1.1 تحليل تطور الميزان التجاري ومكوناته:

تحليل تطور الميزان التجاري ومكوناته يعد جزءًا أساسيًا في فهم الوضع الاقتصادي والتجاري للجزائر. يتضمن هذا التحليل دراسة تغيرات وتطورات قيمة الصادرات والواردات على مدى فترة زمنية محددة. يمكن تحليل الميزان التجاري من خلال مراقبة التوازن بين الصادرات والواردات وملاحظة التغيرات في قيمتها على مدى السنوات السابقة. إذا كانت الصادرات تتجاوز قيمة الواردات، فهذا يشير إلى وجود فائض في الميزان التجاري، في حين أن قيمة الواردات تتجاوز الصادرات تشير إلى وجود عجز في الميزان التجاري. لتحليل تطور هذين المؤشرين، تم الحصول على إحصاءات صادرات وواردات السلع والخدمات من بيانات البنك الدولي بأسعار ثابتة للدولار الأمريكي لعام 2010.

الشكل 01: تطور الميزان التجاري ومكوناته خلال الفترة 1980_2022

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل (01) يمكن تقسيم تباينات الميزان التجاري الى ثلاث مراحل:

_المرحلة الأولى: من 1980 الى غاية 1986 (قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات)

في هذه المرحلة، شهد الميزان التجاري عجزًا يصل إلى 2,862,182,888 دولار أمريكي، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الواردات التي زادت تدريجيًا من 24,009,188,553 دولار أمريكي في عام 1980 إلى 31,581,596,161 دولار أمريكي في عام 1985. كان ذلك نتيجة لانخفاض أسعار البترول خلال تلك الفترة، مما تسبب في تراجع قيمة الصادرات على حساب الواردات.

_المرحلة الثانية: من 1986 الى غاية 2010 (قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات)

بدءًا من عام 1986، بدأت أرصدة الميزان التجاري في التحسن والارتفاع تدريجيًا، وذلك بفضل الزيادة المستمرة في أسعار البترول في السوق العالمية. ارتفعت قيمة الصادرات على حساب قيمة الواردات، ووصل الفائض إلى أعلى قيمة

له في عام 1999، حيث بلغت 24,685,744,386 دولار أمريكي. ومع ذلك، بدأ هذا الفائض في الانخفاض سريعًا بسبب ارتفاع قيمة الواردات، حيث وصلت إلى 61,652,975.3 دولار أمريكي في عام 2010.

_المرحلة الثالثة: منذ 2010 الى 2022 (قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات)

خلال فترة الأزمة المالية، شهد الميزان التجاري في الجزائر انخفاضاً مستمراً وتسجيل عجزاً متتالياً. تعتبر هذه الفترة نقطة تحول في تركيبة وقيمة الميزان التجاري. تسبب انخفاض أسعار البترول وتدهورها في بداية هذه الفترة في زيادة قيمة الواردات على حساب الصادرات. وبلغ عجز الميزان التجاري أعلى قيمة له في عام 2015، حيث بلغت نحو 22,160,836,589 دولار أمريكي، وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات نتيجة تراجع أسعار البترول وزيادة قيمة الواردات، بما في ذلك واردات سلع التجهيزات الصناعية التي يصعب التحكم فيها بسبب سياسات التقشف.

ومع ذلك، بدأت قيمة الصادرات في التعافي تدريجيًا ابتداءً من عام 2017، نتيجة لتحسن نسبي في أسعار البترول وانخفاض قيمة الواردات. وبلغت قيمة الواردات حوالي 38,190,508,588 دولار أمريكي في عام 2022، بعد أن وصلت إلى 60,621,173,996 دولار أمريكي في عام 2016. يرجع ذلك إلى سياسات مكافحة الفواتير المضخمة والحد من واردات المنتجات نصف المصنعة والسيارات وواردات السلع الغذائية. تم تغطية جزء كبير من العجز باحتياطي العملة الصعبة، وهذا أدى إلى استنزافها.

تؤكد هذه الإحصائيات لنا أن رصيد الميزان التجاري يتأثر بشكل مباشر بأسعار البترول في الأسواق العالمية، خاصة وأن 90% من صادرات الدولة تتمثل في المحروقات. هذا يشير إلى فشل الحكومة في خلق تنوع اقتصادي وتقليل التبعية عن الطاقة والمحروقات.

2.1 تحليل تطور الانفتاح التجاري:

يمكن أن يكون تحليل تطور الانفتاح التجاري مفيدًا لفهم التغيرات والتحولات في الاقتصاد الجزائري على مر السنين. يُلاحظ أنه تم تحقيق تقدم ملحوظ في الانفتاح التجاري خلال فترة معينة، مما يشير إلى تحسن في القدرة التنافسية وزيادة الاستثمارات الأجنبية. وعلى العكس من ذلك، يُلاحظ أن انخفاض الانفتاح التجاري قد يشير إلى تحديات اقتصادية أو ضعف في القدرة على التنافسية.

تشهد الجزائر عدة إصلاحات تهدف إلى بناء اقتصاد متوازن ومنفتح يجمع بين التقدم الاجتماعي والنجاعة الاقتصادية. تم تنفيذ هذه الإصلاحات تدريجياً وفق مراحل تتوافق مع قدرة البلد على استيعابها. تركزت هذه الإصلاحات على تحرير التجارة الخارجية والأسعار، وتطوير القطاع الخاص، وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العامة، بالإضافة إلى مراجعة النظام الجبائي والمالي.

من خلال هذه الجهود، يتوقع أن يتحسن الانفتاح التجاري في الجزائر ويزدهر الاقتصاد. ومع ذلك، يتطلب ذلك جهودًا مستمرة ومتواصلة لضمان استدامة هذا التحسن وتعزيز التنافسية الاقتصادية. يجب أن تركز الحكومة على توفير بيئة أعمال ملائمة ومشجعة للمستثمرين المحليين والأجانب، وتعزيز الابتكار وتطوير المهارات اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام في الجزائر.

الشكل 02: تطور الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980_2022

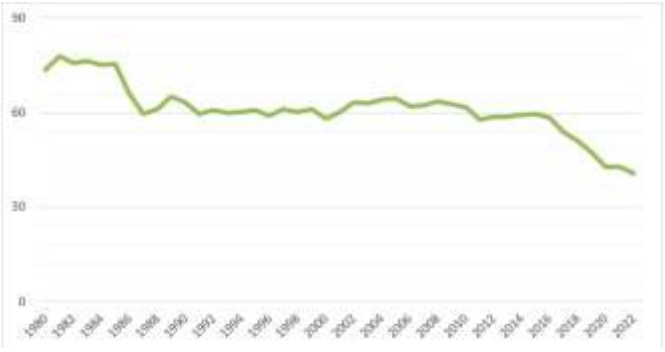

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وفقًا للمؤشرات المعروضة في الشكل أعلاه، يُلاحظ أن قيمة الانفتاح التجاري في الجزائر قد شهدت تطورًا على مر السنين. في الفترة من عام 1980 إلى عام 1984، ارتفعت قيمة الانفتاح التجاري بسبب تبني الجزائر للخطط التنموية. ولكن في عام 1987، انخفضت القيمة إلى 59.57 نتيجة لتراجع أسعار النفط. ومنذ ذلك الحين، شهدت قيمة الانفتاح التجاري تذبذبًا في الفترة من 1988 إلى 2008، متأثرة بتقلبات أسعار النفط وتنفيذ برامج تنموية هامة مثل برنامج التعديل الهيكلي وتحرير الأسعار.

في عام 2008، ارتفعت قيمة الانفتاح التجاري إلى مستوى عال، بلغت 63.73، بفضل الظروف الاقتصادية الجيدة وارتفاع أسعار النفط وتحرير التجارة الخارجية. ومنذ عام 2009، بدأت قيم الانفتاح التجاري في الانخفاض المستمر نتيجة انخفاض أسعار الوقود وتأثر الاقتصاد بالأزمة العالمية. وخاصة بعد عام 2014، اتخذت السلطات الجزائرية إجراءات لحماية التجارة الخارجية. واستمر انخفاض مؤشر الانفتاح بصورة كبيرة، خاصة بعد الأزمة الصحية التي تسببت في ركود اقتصادي عالمي وتعطل أسواق السلع والعملات والمواد الاستهلاكية. هذه الأزمة دفعت الدول إلى اتخاذ إجراءات صارمة لوقف الأنشطة العامة، مما أثر سلبًا على مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر.

2. واقع النمو الاقتصادي في الجزائر:

في بداية الفترة، اعتمدت الجزائر بشكل كبير على قطاع النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات. وعلى الرغم من أن هذا القطاع كان يسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، إلا أنه كان عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

على مر السنين، بدأت الحكومة الجزائرية تتخذ إجراءات لتنويع قاعدة الاقتصاد وتطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة والتكنولوجيا. وقد ساهمت هذه الجهود في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل التبعية على قطاع النفط.

1.2 نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هما مؤشران حاسمان في تقييم الأداء الاقتصادي للدول، بما في ذلك الجزائر. يساعد فهم هذين المؤشرين في تحديد حجم النشاط الاقتصادي العام وتوزيع الثروة بين المواطنين.

تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعكس توسع أو انكماش الاقتصاد في فترة زمنية معينة ويقيس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في البلاد. زيادة الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى نمو اقتصادي قوي، بينما انخفاضه يشير إلى ركود اقتصادي. من ناحية أخرى، يعكس معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التوزيع العادل للثروة بين المواطنين ويرمز إلى المتوسط المالي الذي يحصل عليه الشخص الواحد من الناتج المحلي الإجمالي. ارتفاع هذا المعدل يشير إلى توزيع أكثر عدالة للثروة ورفاهية أعلى للمجتمع، في حين أن انخفاضه يشير إلى عدم التوازن والفقر وعدم المساواة الاقتصادية. لذلك، فهم نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يساهم في تحديد تقدم الجزائر اقتصاديًا واجتماعيًا. يمكن لهذين المؤشرين أن يوفرا للمسؤولين والمحللين البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية الصائبة لتعزيز النمو المستدام والتنمية الشاملة في البلاد.

الشكل 03: نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2022_1980

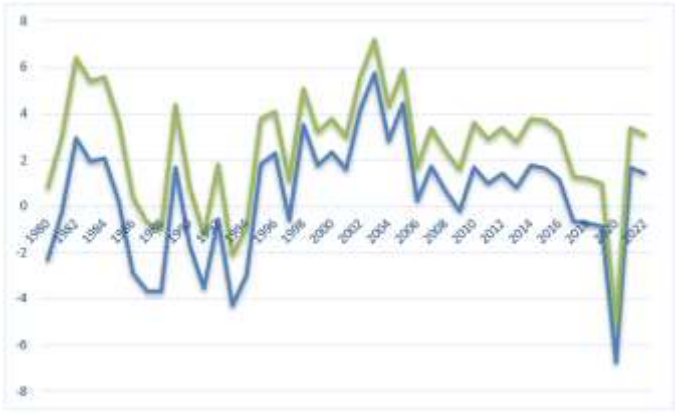

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وفقًا للشكل رقم (03)، يمكن ملاحظة أن النمو الاقتصادي في الجزائر قد شهد ارتفاعًا إيجابيًا خلال الفترة من 1980 إلى 1984، حيث بلغت نسبة النمو 6.4٪ في عام 1982. وقد يُعزى هذا الارتفاع إلى تنفيذ المخطط الخماسي الأول للفترة 1980-1984، الذي كان يهدف إلى توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتطوير البنية التحتية الاقتصادية. ولا يمكننا نسيان تأثير حرب العراق وإيران في بداية الثمانينات، حيث أدت إلى حدوث صدمة نفطية إيجابية حيث ارتفعت أسعار النفط إلى 37.1 دولار في عام 1980. وفي عام 1984، وصلت إيرادات الجباية إلى 51 مليار دينار جزائري. منتصف الثمانينات شهدت بداية المخطط الخماسي الثاني، الذي أعطى أولوية لتطوير القطاع الزراعي وتقليل الاعتماد على الاستيراد. وفي هذه المرحلة، واجهت الجزائر ظروفًا اقتصادية صعبة، حيث ارتفعت معدلات البطالة والتضخم. وقد أظهر هذا البرنامج فشله في تحقيق أهدافه المسطرة، حيث انخفضت معدلات النمو إلى 0.69٪ و1٪ في عامي 1987 و1988 على التوالي، وانخفض معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.68٪. يُعزى هذا التراجع إلى تدني أسعار النفط تدريجيًا في السوق العالمية. كشفت هذه المعدلات السلبية عن هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على صادرات النفط. وفي عام 1989، ارتفع معدل النمو

إلى 4.4٪، وارتفع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.8٪. ومع ذلك، شهد الاقتصاد الجزائري تذبذبًا وتدهورًا في الفترة التالية، مما يُعزى إلى ارتفاع حجم الديون نتيجة لاستدانة البلاد من صندوق النقد الدولي وتوقيع اتفاقيات التثبيت الهيكلي. لم يتمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق الاستقرار المطلوب، وتفاقمت الأوضاع الاجتماعية والأمنية والاقتصادية في ذلك الوقت. يجب ألا ننسى أيضًا أن الجزائر انتقلت من نظام اقتصادي اشتراكي إلى اقتصاد سوقي. ومنذ عام 1995 حتى عام 2000، تم تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر، والذي حقق نتائج إيجابية. تمكن البرنامج من تقليص عجز الميزانية العامة، وتخفيض معدل التضخم، وتقليل الديون الخارجية. شهدت البلاد تحسنًا تدريجيًا في معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة دخل الفرد. وبدأت الجزائر تسجل نموًا إيجابيًا ومتقلبًا بعد فترة من النمو السلبي. تفسر هذه التقلبات بتقلب أسعار البترول في الأسواق العالمية، وبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة 3.51٪. وفي عام 2000، بدأت الحكومة تتبع سياسة مالية توسعية من خلال ثلاثة برامج تكميلية. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) نجح في تخفيض معدلات البطالة والديون الخارجية. برنامج التكميلي للنمو (2005-2009) كان برنامجًا يدعم البرنامج السابق ونجح في زيادة حجم الواردات واحتياطات العملة الصعبة وتقليل معدلات البطالة والتضخم. وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) يهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى وتحسين التنمية البشرية. تم تخصيص موارد مالية كبيرة لهذه البرامج، وذلك بفضل توفر العملات الأجنبية والموارد الخارجية المتحصلة من ارتفاع أسعار البترول المستمر في السوق العالمية. وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي أقصى قيمته خلال هذه الفترة، حيث بلغ 7.20٪ في عام 2003. في عام 2004، بلغ معدل النمو 5.6%، لكنه انخفض إلى 2.4% و1.6% في عامي 2008 و2009 بسبب الأزمة المالية العالمية. تحسنت الأرقام تدريجيًا لتصل إلى 3.8% في عام 2014 بفضل ارتفاع أسعار النفط. ومنذ ذلك الحين، شهدت النمو ونصيب الفرد من الدخل انخفاضًا كبيرًا بسبب هبوط أسعار النفط وتنفيذ البرنامج الخماسي الجديد 2015-2019 الذي لم يحقق التوقعات المأمولة. وفي عام 2020، تأثر النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الدخل سلبًا بسبب جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى إغلاق الشركات وزيادة معدلات البطالة والتضخم. وعقب تجاوز الأزمة، سجلت النمو ونصيب الفرد من الدخل تحسنًا إيجابيًا في عامي 2021 و2022، حيث ارتفع نصيب الفرد من الدخل بنسبة 1.7% في عام 2021، وذلك بفضل تعافي قوي في قطاع الكربوهيدرات بعد الركود الذي تسببت فيه الجائحة، بالإضافة إلى تعافي أسعار النفط.

مناقشة وتحليل النتائج:

ومن خلال دراستنا التحليلية يمكنا الإجابة عن مشكلة الدراسة والقول بأن تحرير التجارة الخارجية يؤثر وبشكل موجب على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث نلاحظ من خلال الدراسة ان معدلات النمو الاقتصادي تستجيب طردا لمعدلات الانفتاح التجاري ورصيد الميزان التجاري في الجزائر، كما يمكننا اثبات صحة الفرضية القائلة بأن تحرير التجارة الخارجية يساهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وهو الامر الذي يتوافق مع الدراسات النظرية، وبالتالي فأن هذه الدراسة تمثل دعما للدراسات التي تدعم فرضية تعزيز تحرير التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي.

لكن تجدر الإشارة الى ان صادرات الاقتصاد الجزائري تمثل ما يقارب 97% محروقات أي ان الاقتصاد الوطني يعتمد على بديل واحد والذي يتأثر وبشكل كبير بالأسواق العالمية، أي انه إذا ما تم تنويع الصادرات يمكن تحقيق مزايا أكبر من تحرير التجارة الخارجية بالأخص الصادرات الفلاحية وصادرات المعرفة، وبالتالي يجب العمل على ترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وفتح الفرصة لقطاعات أخرى للاستفادة من مزايا التحرير التجاري.

الخاتمة:

في الختام، يمكن القول ان التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، حيث تشكل مصدرًا رئيسيًا للدخل وتساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. تتمحور التجارة الخارجية الجزائرية بشكل رئيسي حول صادرات النفط والغاز الطبيعي، وتتضمن أيضًا صادرات المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية الأخرى.

ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات عديدة فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. تعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز، وهذا يعني أنه عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤثر على القدرة على تحقيق نمو مستدام.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات هيكلية وتنموية، مثل ضعف التنويع الاقتصادي وقلة التحديث التكنولوجي وضعف القطاع الصناعي المحلي. هذه التحديات قد تؤثر على قدرة الجزائر على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية. لذلك، يجب أن يركز الاهتمام على تعزيز التنويع الاقتصادي وتحديث البنية التحتية وتعزيز القطاعات الصناعية الأخرى بجانب النفط والغاز. يجب أيضًا تعزيز الابتكار وتطوير المهارات البشرية لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر

توصيات الدراسة:

بناءً على الأبحاث والدراسات السابقة، وفي ضوء أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، يمكن تقديم عدد من التوصيات التي تهدف إلى تفعيل دور الانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. وفيما يلي بعض التوصيات المقترحة:

- يجب تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيض التكاليف والحواجز التي تعوق الأعمال التجارية في الجزائر. يتطلب ذلك تحسين البنية التحتية وتوفير خدمات لوجستية فعالة، بالإضافة إلى تطوير نظام قوي لحماية الملكية الفكرية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.
- ينبغي تحريك الجهود نحو تنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق تحوّل من الاعتماد الشديد على القطاع النفطي إلى قطاعات أخرى. يجب تشجيع التنويع الاقتصادي من خلال دعم الصناعات التحويلية والزراعة والسياحة والتكنولوجيا والخدمات المالية والتجارة الإلكترونية.
- ينبغي أن تركز الجهود على تعزيز القدرة التنافسية للشركات الجزائرية وتشجيع الصادرات. يمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم الدعم والتمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المعلومات والتدريب على التصدير وتوسيع شبكات التجارة الخارجية من خلال المشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية.

- يجب تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا لتعزيز القدرة التنافسية وتحسين الجودة والابتكار في المنتجات الجزائرية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتشجيع الاستثمار في المشاريع التكنولوجية وتوفير المساحة للشركات الناشئة والمبتكرة.
- ينبغي أن تستفيد الجزائر من المعاهدات والاتفاقيات التجارية الدولية لتعزيز التبادل التجاري وتوسيع سوقها الخارجية. يجب تعزيز العلامات التجارية مع الدول الأخرى وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي.
- يجب الاستثمار في التعليم والتدريب لتطوير المهارات والكفاءات اللازمة لتنمية القوى العاملة في الجزائر. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير برامج تعليمية وتدريبية عالية الجودة تهدف إلى تنمية المهارات التجارية والإدارية والتقنية.
- ينبغي تعزيز الشراكات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لتعزيز التجارة والاستثمار في الجزائر. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وتبادل الخبرات وتشجيع الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

قائمة المراجع:

- Arrous, J. (1999). *les théories de la croissance « la pensée économique contemporaine »*, . éditions du seui.
- Dollar, D. (1992). outward-oriented developing economies really do grow more rapidly: evidence frome 95 LDC's 1976-1985. *Economic developement and cultiral change, 40*(3).
- Edwards, S. (1992). Trade orientation,distortions and growth in devloping countries. *Journal of Devlopment economics, 39*(1), 31-57.
- Edwards, S. (1998). *openess, prodectivity and growth: what ddo we realy know.* cambredge: national bureau of economic research.
- Feder, G. (1983). On exports and economic growth. *journal of developement economics, 12*(1-2).
- Grossman, g., & Helpman, E. (1991). trade, knowledge spillovers and growth. *european economic review, 35*(2-3).
- Hamad, M. M., Burhan, a. m., & Stabua, A. (2014). the impact of trade liberalization on economic growth in tanzania. *International journal od academic research in business and social science, 4*(5).
- Lecaillon, J. (n.d.). *lacroissance économiqueé.* paris: edition Cujas.
- Phortin, J. (1992). *Histoire analyse économiquede la revolution industrielle ou systeme de pécnomique ou monde.* Paris: édelhpce.
- Pierre, R. (2010). *croissance et crise(analyse économique et historique) chapitre 1:la croissance ,présentation d'un processus complexe.* france: Pearson.
- Rivoire, J. (1994). *L'économie de marché, Que sais-je ? Alger,.* édition dahleb.

- Tayler, W. (1981). Growth and exports expansion in devloping countries: some empirical evidence. *journal of devlopement economics, 9*(1).
- Taylor, L. (1988). *openness: problems to the ceuntry's end.* United States: oxford university press.
- احمد،عبدالخالق .(1999) .*الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية* .بدون دار نشر.
- بن ديب،عبدالرشيد .(2002-2003) .تنظيم وتطور التجارة الخارجية،دراسة حالة الجزائر .*اطروحة دكتوراه غير منشورة* .جامعة الجزائر.
- حسن جابر, ط. ي .(2012) .*السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الاسلامي دراسة مقارنة* .Vol)الطبعة الاولى .(الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- حواس, ا .(2022) .*نظريات التنمية المعاصرة* .Vol)الطبعة الاولى .(الاردن عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- خيرجة, ح .(2023) .تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاستعانة بمؤشر الانفتاح التجاري للفترة 2010-2020 .*مجلة التكامل الاقتصادي*.259-247 ,(3)*11* ,
- طالب, د .(2016) .اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر 1980-2013 . *المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية*.(2)*3* ,
- عباس, ا ,.و كروشة, ا .(2021) .التحرير التجاري واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019 .*مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*.(1)*5* ,
- عبدالمجيد, ق .(2006) .*مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية* .Vol)الطبعة الاولى .(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- علي الصوص, ش .(2012) .*التجارة الدولية،الاسس والتطبيقات* .عمان الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع.
- فضيل, ر ,.و شاقور, س .(2015) .تحرير التجارة الخارجية واثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الاشارة لحالة الجزائر _دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1970-2013 ._*مجلة الابداع*.93-76 ,(5)*5* ,
- قطوش, ر ,.و بن لوكيل , ر .(2017) .تقلبات اسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية .*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*.(17)